

المقدمة

شهدت البيئة العالمية في العقدین الأخيرین العديد من التطورات والتغيرات من بينها: التوجه السريع نحو تحرير التجارة الدولية وقيام التكتلات الاقتصادية، وتقدم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والنقل وارتفاع حدة المنافسة. وقد فرضت هذه التغيرات تحديات جديدة على المشروعات والدول المتقدمة والنامية على السواء. وأصبح التحدي الرئيس الذي يواجه هذه المشروعات ومن ثم الدول، في ظل عولمة النشاط الاقتصادي، هو كيفية زيادة قدرتها التنافسية، والمحافظة عليها لمواكبة تلك التغيرات.

وقد أثار موضوع التنافسية جدلاً ونقاشاً حول العديد من القضايا مثل: ما المقصود بمصطلح التنافسية؟، وما الفرق بينه وبين مفهوم الميزة النسبية؟، وهل المفروض أن تتم مناقشة القدرة التنافسية على مستوى المشروع أم الصناعة أم الدولة؟ وما هي محددات الميزة التنافسية؟، وهل جاءت هذه المحددات لتختلف عن نظيرتها في نظرية الميزة النسبية؟.

ونظراً لأهمية الإجابة على هذه التساؤلات، تبنى مركز دراسات وبحوث الدول النامية، بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية، مشروعاً بحثياً طموحاً يستهدف تحليل القدرة التنافسية للاقتصاد المصري، في ضوء التطورات العالمية الراهنة، وبشكل يساعد متخذ القرار الاقتصادي على تبنى السياسات الملائمة لخلق وتدعيم هذه القدرات التنافسية في القطاعات محل الدراسة.

ومع تزايد الاهتمام الدولي بقياس القدرات التنافسية، قام المنتدى الاقتصادي العالمي بإعداد تقرير سنوي للتنافسية الدولية Global Competitiveness Report. ووفقاً لتقرير عام ٢٠٠٠، فإن مصر وقعت في المرتبة التاسعة والثلاثين من بين ثلاث وخمسين دولة تنتج حوالى ٩٠٪ من الناتج الصناعي العالمي.

وبعكس ذلك تراجعاً في موقع مصر التنافسي، حيث احتلت المرتبة الثامنة والثلاثين في عام ١٩٩٧.

وتجدر الإشارة إلى أن مجموعة البلاد التي احتلت موقعاً متقدماً على مصر في التقرير الأخير تضم: الصين، وإسرائيل، وكازاخستان، واندونيسيا، والفلبين، والمكسيك، والأردن، والأرجنتين، وبيرو.

ولكن الأمر الأكثر خطورة هو أنه حتى مع شبه الثبات النسبي لترتيب الاقتصاد المصري في مؤشر التنافسية، فإن ترتيب مصر في عام ٢٠٠٠ يتراجع إلى المركز الثاني والأربعين، وفقاً لمؤشر «النمو في التنافسية»، والذي بدأ المنتدى الاقتصادي العالمي في حسابه مؤخراً للتنبؤ بالقيم المستقبلية لمؤشر التنافسية، ومحاولة استشراف مسارها.

فليس الخطر أن يكون ترتيب مصر حالياً وفقاً لمؤشر التنافسية منخفضاً، ولكن المشكلة الحقيقية تتمثل في أن الاقتصاد المصري في ضوء المقارنات الدولية لا يحمل عناصر تكفل تقدمه في المستقبل.

ومن هذا المنطلق، فإن التعمق في دراسة القدرات التنافسية- خاصة القطاعية- تكون ذات أهمية كبرى لدفع النمو الاقتصادي لمصر، وضمان استمراريته؛ ولهذا تأتي الدراسات المختلفة التي يضمها هذا الكتاب في وقت تشدد فيه الحاجة إلى تحليل مختلف جوانب الأنشطة الإنتاجية في مصر، وتعرضها إلى مقارنات دولية تستهدف التعرف على السياسات والوسائل اللازمة لدفع وتدعيم تنافسياتها.

ويضم الكتاب الحالي ثمان دراسات تتناول بالتحليل القدرات التنافسية للاقتصاد المصري في مجالات متعددة: صناعية وزراعية وخدمية، تعتبر كلها إضافة جديدة لحقل الدراسات الخاصة بهذا الموضوع.

ولقد خصص الباب الأول لدراسة القدرات التنافسية لبعض الخدمات التي تحتل أهمية خاصة مثل: الخدمات المصرفية، التي تتزايد درجة تحريرها وترابطها دولياً في ضوء التزام مصر وتوقيعها على اتفاقية تحرير الخدمات، المعروفة باسم الجاتس GATS من جانب، كما تبرز أهمية تطوير هذه الخدمات المصرفية من جانب آخر بالإشارة إلى أهمية عمليات التمويل، ومنح الائتمان التي يقوم بها القطاع المصرفي في دفع عجلة النمو الاقتصادي لكافة الأنشطة الإنتاجية في الاقتصاد المصري.

ويتناول ذات الباب فصلين: يتناول الباب الأول الحديث عن القدرات التنافسية لخدمات قطاعي النقل الجوي والبحري سواء لتزايد درجة الانفتاح فيهما على العالم الخارجي، أو لأن أسعار هذه الخدمات تعتبر من أهم عناصر تكلفة إنتاج وتصدير المنتجات المصرية، على نحو ينعكس بشكل غير مباشر على قدرة المنتجات الصناعية والزراعية في الولوج إلى الأسواق الدولية.

أما الباب الثاني من هذه الدراسة، فيركز على تحليل القدرات التنافسية لقطاعين صناعيين لم يسبق دراستهما بشكل تفصيلي - على خلاف صناعة الغزل والنسيج مثلاً - وهما: قطاعا الصناعات الكيماوية والهندسية، مركزاً على السلع الاستهلاكية المعمرة. ولقد استند هذا الاختيار على القدرات الكامنة لرفع التنافسية الدولية لمنتجات هذين القطاعين، خاصة في ضوء اتباع السياسات التشجيعية الملائمة من قبل الدولة.

كما يتناول هذا الباب دراسة القدرة التنافسية لفرع صناعي متميز، وهو المختص بإنتاج المنتجات الثقافية، سواء في شكل برمجيات، أو أفلام مصرية. فمن الجلي أن الاقتصاد المصري غني بموارده البشرية المؤهلة والقادرة على إنتاج هذه المنتجات الثقافية بشكل يتناسب مع أحدث التطورات التكنولوجية فيهما، فضلاً عن تمتع مصر بميزة نسبية في هذه المجالات، وهي اللغة العربية التي تمكنها من تصدير هذه المنتجات إلى كافة الدول العربية على نحو يضمن لها سوقاً إقليمياً واسعاً.

وأخيراً، يتناول الباب الثالث القدرة التنافسية لبعض المحاصيل الزراعية غير التقليدية مثل: الزهور، والنباتات العطرية والطبية، لارتفاع الطلب العالمي على هذه المنتجات فضلاً عن ارتفاع أسعار هذه المحاصيل؛ بسبب أنها تحتاج إلى عوامل مناخية وبيئية ملائمة مقارنة بالمحاصيل الزراعية التقليدية، التي تتعرض أسعارها إلى تقلبات حادة في الأسواق العالمية.

وأخيراً، يتعين على في نهاية هذه المقدمة التقدم بكل الشكر والتقدير للأستاذ الدكتور مصطفى كامل السيد، مدير مركز دراسات وبحوث الدول النامية، الذي يرجع إليه فضل اختيار هذا الموضوع المهم، وتقديم كل أوجه الدعم العلمي والمادى ليخرج هذا المشروع

البحثى فى صورته النهائىة؁ كما أأقدم ببالىع الشكر لآمىع أفراد الفرىق البحثى الذى اشترك فى إعداء الدراسات المآلفة التى يضمها هذا الكتاب؛ لتعاونهم كفرىق عمل متكامل طوال فترة المشروع التى امتدت لأكثر من عام.

وشكر آاص أأقدم به للأستاذة الدكتورة لبنى عبداللطىف؁ التى بذلت من وقتها وجهدها الكثير فى سبىل إثراء هذا العمل وتوجهه؁ وقامت بإعداد الفصل التمهىدى لهذا الكتاب؛ لشرح وتأصىل مفهوم التنافسىة الدولىة؁ ومحدداتها؁ وطرق قىاسها؁ حتى يأتى هذا الكتاب فى صورة متكاملة أمام كافة الباحثىن الاآصاءىىن المنشغلىن بهذه القضية المهمة.

وتأمل أن ىمثل نتاج هذا العمل البحثى إضافة علمىة وموضوعىة فى موضوع القدرات التنافسىة للاآصاء المصرى آالىاً؁ وفى ضوء التآدىات المستقبلىة؁ وأن ىضع أمام صانعى القرار البدائل المآلفة للسياسات اللازمة لتدعىم هذه القدرات؁ من آلال أطر آدىة وأسالىب غير تقلىدىة.

والله ولى التوفىق؁؁؁

منسق المشروع والمآرر

أ.د. لىلى آحمء الآواآة